تحولات الأنشطة الفلاحية وإكراهات التنمية الترابية بجماعة دار بلعامري (إقليم سيدي سليمان، المغرب)

الباحث الجيلالي التويجر
طالب باحث بسلك الدكتوراه
الدكتور عبد الرحيم قصباوي
باحث في الجغرافيا
الدكتور غازي عبد الخالق
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة
المغرب

ملخص:

شكل النشاط الفلاحي الدعامة الاقتصادية الأساسية لساكنة جماعة دار بلعامري بعد الاستقلال، بحكم موقعها الجغرافي في إطار الوحدة السهلية المتميزة لمزاولة النشاط الزراعي. وتهدف هذه الدراسة إلى فهم التحولات التي طرأت على هذا النشاط، من خلال نظام الإنتاج، بنية الاستغلاليات الفلاحية والتقنيات المستعملة، وعلاقة هذه المعطيات بالتنمية الترابية المطلوبة. وقد تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية، أن الوسط القروي بهذا المجال، يعتمد في بنيته الاقتصادية على النشاط الفلاحي، الذي يتطور وينتعش استنادا إلى الإمكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة، مما يجعل منه المحرك الأساسي للتنمية الترابية بهذه الجماعة. ورغم هذه الأهمية، فإن النشاط الفلاحي بهذا المجال، يعاني الكثير من الإكراهات التي تحد من أهميته.

الكلمات المفتاحية: النشاط الفلاحي، نظام الإنتاج، الاستغلاليات الفلاحية، الوسط القروي، التنمية الترابية.

Abstract:

The agricultural activity constituted the main economic pillar for the residents of the Dar Belaamri community after independence, by virtue of its geographical location within the framework of the distinct plain unit for practicing agricultural activity. This study aims to understand the changes that have occurred in this activity, through the system of production, the structure of agricultural exploitation as well as the techniques used, and the relationship of these data to the required territorial development. Through this research paper, it was concluded that the rural area in this space depends, in its economic structure, on agricultural activity, which develops and thrives based on the available natural and human capabilities, which makes it the major engine for territorial development in this commune. Despite this importance, the agricultural activity in this area suffers from many constraints that limit its importance.

Keywords: agricultural activity, system of production, agricultural exploitations, rural area, territorial development.

تقديم

عرفت الجماعة الترابية دار بلعامري سلسلة من التحولات على مستوى الأنشطة الاقتصادية، وتبقى الأنشطة الفلاحية أهم القطاعات التي عرفت دينامية كبيرة بهذا المجال. باعتبار هذا الأخير يتميز بخصائص فلاحية متعددة جعلته يحتل مكانة متميزة، سواء على مستوى إقليم سيدي سليمان أو المستوى الجهوي عامة. فقد ساهمت هذه الخصائص في تطور النشاط الفلاحي، وبالتالي حدوث تحولات في المشهد الجغرافي للجماعة المدروسة.

يبقى الهدف من هذه الورقة البحثية هو إبراز أهم خصائص النشاط الفلاحي ومظاهر التحولات التي مسته ومدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي للسكان، ثم محاولة الوقوف على أبرز الإكراهات التي تعيق تحقيق تنمية ترابية بهذا المجال.

إشكالية الدراسة

تتجلى إشكالية هذه الدراسة في معالجة مدى مساهمة الخصائص الفلاحية في تأهيل الأنشطة الفلاحية وتحقيق طفرة تنموية بجماعة دار بلعامري، مع الوقوف على أهم المعيقات التي تحد من تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات:

-ما هي مميزات الخصائص الفلاحية بهذه الجماعة؟

-ما هي أبرز مظاهر التحول التي أضحت تميز الأنشطة الفلاحية بهذا المجال، وانعكاساتها على الساكنة المحلية؟

- وما أبرز الإكراهات التي تحد من تحقيق التنمية الترابية بهذا المجال؟

فرضيات الدراسة والطريقة المعتمدة

تم الانطلاق في دراسة هذا الموضوع من فرضيات أساسية، تجلت في:

- كون الجماعة الترابية دار بلعامري تتوفر على عدة خصائص فلاحية، دفعت السكان إلى مزاولة النشاط الفلاحي، وبالتالي المساهمة في تغيير طبيعة المجال.
- ساهم وجود الجماعة المدروسة بالقرب من المركز الحضري سيدي سليمان بشكل كبير، في التحولات التي أصبحت عليها، نتيجة زيادة حاجيات سكان المدينة المجاورة لمختلف الحاجيات الزراعية والحيوانية.
- تساهم مجموعة من الإكراهات في الحد من تحقيق إزدهار تنموي بهذا المجال، لاسيما ما يرتبط بالأنشطة الفلاحية.

لدراسة هذا الموضوع، وارتباطا بطبيعته، تم الاعتماد على بعض المقاربات، منها المقاربة التاريخية المتمثلة في محاولة جرد الدينامية التي عرفها النشطاط الفلاحي بهذا المجال بين فترتين متباعدتين نسبيا، عبر الاشتغال على بعض الدراسات والأبحاث المتعلقة بمنطقة الغرب التي تنتمي إليها الجماعة، لاسيما ما يتعلق بالفلاحة، مع الاهتمام بالمعطيات الإحصائية المحصل عليها من المؤسسات المختصة. ثم هناك مقاربة كرطوغرافية تمثلت في الاعتماد على بعض البرامج المعلوماتية في تحويل بعض المعطيات الرقمية إلى أشكال بيانية وخرائط وجداول تسهل عملية فهم مظاهر التحول.

تم القيام كذلك بدراسة ميدانية ببعض دواوير الجماعة للوقوف على أبرز أشكال التحولات الفلاحية وآثارها على الساكنة، مع الوقوف على أهم الإكراهات التي يعانيها النشاط الفلاحي، والتي تحد من تطوره.

التوطين الجغرافي للجماعة المدروسة

تنتمي الجماعة الترابية دار بلعامري إلى اقليم سيدي سليمان، جهة الرباط – سلا – القنيطرة، وتمتد على مساحة تقدر بحوالي 240 كلم^2، مع توفر ثروة بشرية مهمة وصلت حسب الإحصاء الأخير لسنة 2014 إلى 28.156 نسمة.

تحد المجال المدروس جماعات: سيدي سليمان، ازغار، القصيبية، بومعيز بنفس الإقليم، ثم جماعتي الكنزرة وسيدي عبد الرزاق بإقليم الخميسات (الشكل 1). فتراب الجماعة يتشكل من وحدتين تضاريسيتين هما: سهل الغرب وهضبة المعمورة، مما يعطي للوسط الطبيعي خصوصيات متنوعة على مستوى طبيعة الانحدار وخصائص التكوينات الترابية والهيدرولوجية، وبالتالي التأثير على النشاط الفلاحي وتنوعه.

الشكل رقم 1: توطين المجال المدروس ضمن جهة الرباط سلا القنيطرة

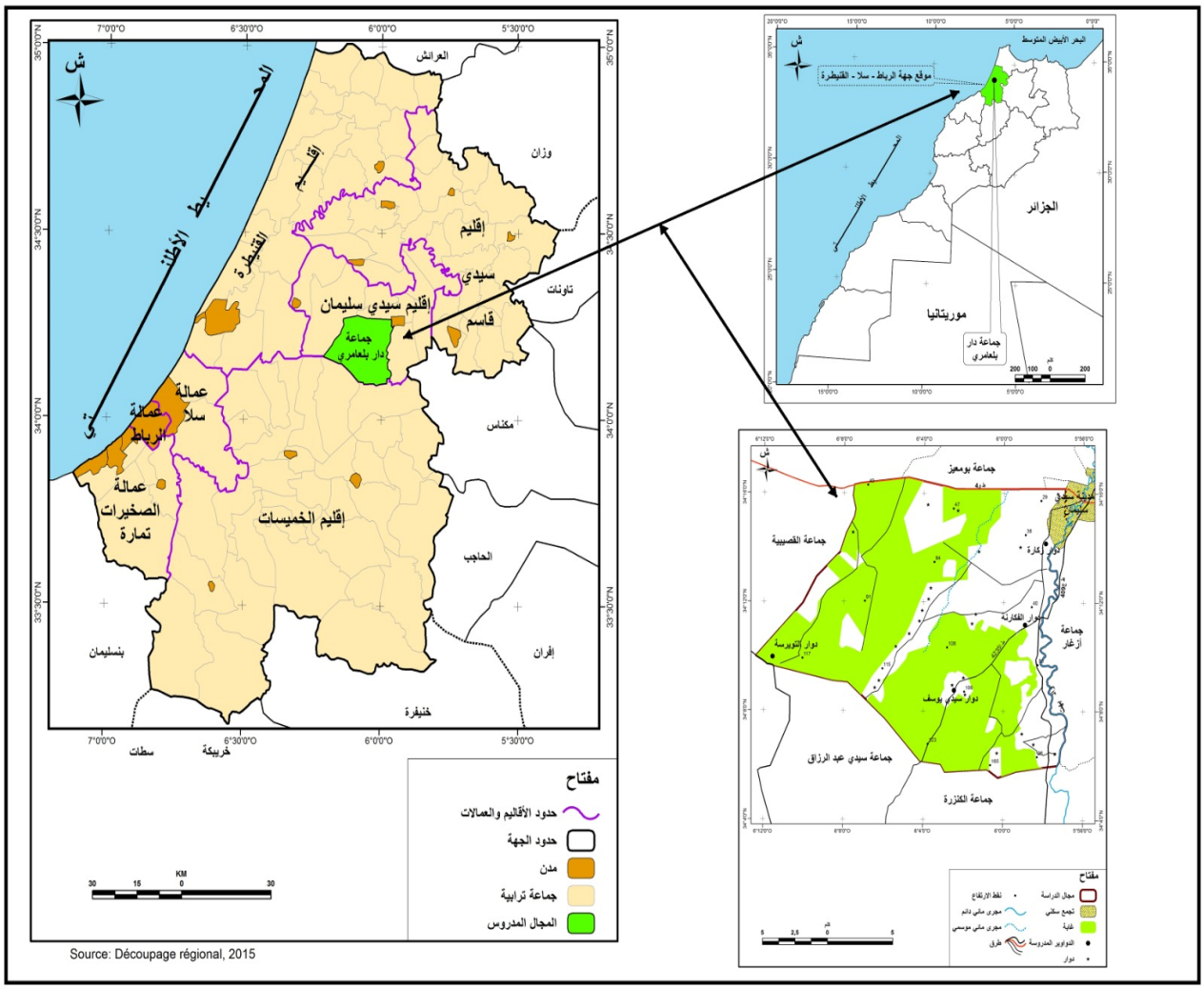

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات التقسيم الجهوي الأخير، 2015 وصورة كوكل أورث، 2023

إن الموقع الإستراتيجي للمجال المدروس بحكم توفره على شبكة مهمة من المواصلات، يسهل عملية التبادل التجاري مع المحيط الذي يوجد به، نظرا لعامل القرب من بعض المدن والجماعات المجاورة، مما يمنح للساكنة نقط تسويق متعددة لترويج منتوجاتهم واقتناء أخرى.

أولا: المؤهلات الطبيعية والبشرية ودورها في الدينامية الفلاحية

يتميز المجال الجغرافي لجماعة دار بلعامري من حيث المؤهلات الطبيعية والبشرية بالخصائص التالية:

- ✓ تضاريس يغلب عليها طابع الإنبساط، مشكلة أساسا من السهول والهضاب، مع وجود بعض التموجات بالقرب من واد بهت بالجزء الشرقي للجماعة.
- ✓ سيادة المناخ المتوسطي الذي يتميز بصيف جاف وشتاء رطب وممطر، حيث تتراوح درجات الحرارة بين 11 درجة كحرارة دنيا وحوالي 31 درجة كأقصى حرارة، مع تلقي المجال لكمية مطرية سنوية تقارب 500 ملم[1]. وبالتالي فهي مميزات تلعب دورا مهما في تطور النشاط الفلاحي وتحسن مردوديته.
- ✓ استفادة الجماعة من ثروة مائية مهمة تتجلى في مياه واد بهت الذي يمر بالجماعة، مع الاستفادة من مياه جوفية جد مهمة، بحكم موقع المنطقة المدروسة فوق فرشتي المعمورة والغرب، وهما من أهم السدائم المائية بمنطقة الغرب، وهذا ما يسمح بحفر اللآبار وسقي المزروعات، في إطار تحديث النشاط الفلاحي والرفع من مردوديته، لاسيما المنتوجات التسويقية.

- ✓ وجود تربات متنوعة الخصائص وملائمة لمزاولة الزراعة وتوفر الكلأ للماشية، خاصة وأن المجال يعرف انتشارا للمجال الغابوي التابع لغابة المعمورة، مما يساعد في زيادة خصوبة التربة نتيجة توفر المادة العضوية، وبالتالي تحسن جودتها.
- ✓ تستفيد جماعة دار بلعامري من وجود ثروة بشرية مهمة وصلت إلى 28.156 نسمة سنة 2014[2]، مما يوفر يدا عاملة كثيرة، تلعب دورا مهما في تطور النشاط الفلاحي، سواء ضمن الضيعات الفلاحية الخاصة أو باشتغالها كيد عاملة لدى المستثمرين وباقي العائلات التي تملك ضيعات زراعية كبيرة التي تتطلب اليد العاملة المأجورة.

ثانيا: أهمية النشاط الفلاحي بمجال الدراسة

يتعاطى أغلب سكان الجماعة للنشاط الفلاحي، وذلك لما تتوفرعليه الجماعة من مؤهلات طبيعية وبشرية مهمة، تساعد على ممارسة هذا النشاط الاقتصادي. وفيما يلي أهم مميزات وخصائص الاستغلالية الزراعية ومستوى الإنتاج وعوامله.

1-خصائص النشاط الزراعي

تبنى المغرب بعد الحصول على الاستقلال، توجها اقتصاديا يقوم على جعل الفلاحة ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني، وقد تجسد هذا التوجه في أشغال المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط سنة 1964، ثم مختلف التوجهات التي جاء بها المخطط الثلاثي 1965 – 1968، حيث تم التركيز على ضرورة تحديث القطاع الفلاحي وتطويره[3].

لقد عرف النشاط الزراعي بالمجال المدروس تحولات مهمة، مست مختلف الجوانب، بدءا من وسائل وعوامل نظام الإنتاج، والعمل على توسيع المدارات المسقية، بالاعتماد على مزروعات عصرية ذات قيمة تسويقية، مما كان له تأثير واضح على سكان الأرياف، وعلاقاتهم بالمجال وكيفية استغلال وتثمين موارده.

1-1- سيادة الأراضي الجماعية على النظام العقاري

عرف النظام العقاري في الأرياف المغربية تعقيدا كبيرا، منذ فترة الحماية التي خضع لها المغرب، والتي خلقت مشاكل في البنية العقارية، بحيث أن جزءا كبيرا منها مرتبط بإشكالية التحفيظ العقاري. فقد استحودت بعد الاستقلال فئة قليلة من الفلاحين على أراضي كثيرة، في حين لا تتوفر الأغلبية إلا على بقع أرضية صغيرة ومجهرية، لذلك تشكل الوضعية العقارية عائقا أمام تحديث وتطوير الزراعة المغربية[4].

يسود بجماعة دار بلعامري نظام الأراضي الجماعية، الذي يشكل حوالي 60% من مجموع المساحة الصالحة العامة، إضافة إلى أراضي الملك الخاص، ثم أراضي الدولة بنسبة قليلة.

الشكل رقم 2: الوضعية القانونية للأرض بجماعة دار بلعامري

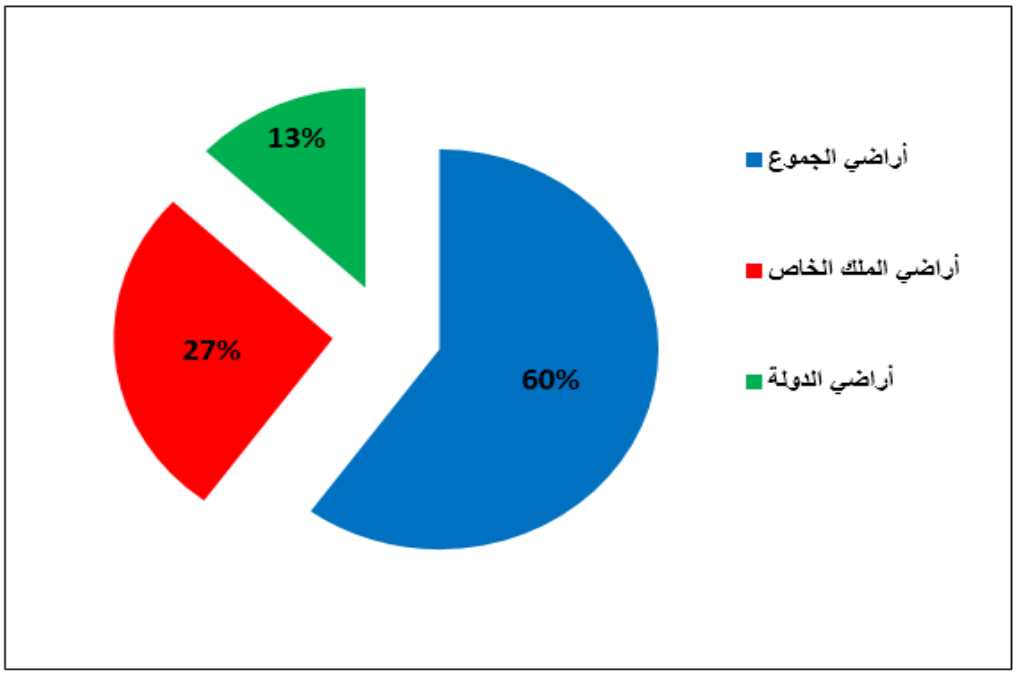

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب، 2020

تم السماح للسكان منذ سنة 1917 كتاريخ لتمليك غابة المعمورة للدولة، بحق استغلال أراضي الحوض النهري لبهت في إطار ملكية جماعية، لكن سرعان ما تجزأت الأراضي وتم تمليكها، خوفا من فقدانها في فترة الحماية[5]. والملاحظ أن نظام ملكية الأرض يتسم بالتفاوت، بحيث أراضي الجموع تسود بنسبة 60%، وأراضي الملكية الخاصة بنسبة 27%، في حين لا تتجاوز أراضي الدولة نسبة 13% بالمجال المدروس.

هذه الوضعية تتضح من خلال تقسيم العقارات الجماعية خلال بداية السبعينات، ومع توالي عملية الارث بين دوي الحقوق، مما أدى إلى تجزيء كبير للأراضي. أما على مستوى الدواوير التي شملتهم الدراسة الميدانية، فنظام أراضي الجموع هو المهيمن إلى جانب وجود نوع آخر يتجلى في عملية الكراء (الشكل 3).

الشكل رقم 3: توزيع البنية العقارية بالدواوير المدروسة

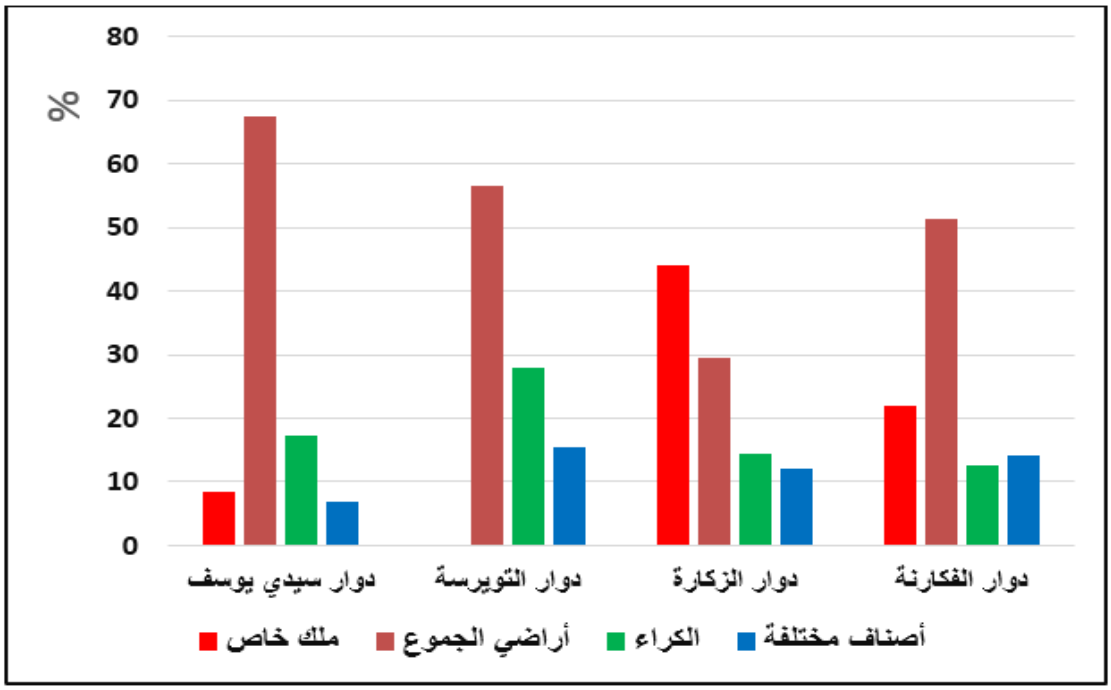

المصدر: نتائج البحث الميداني، 2023

يستنتج من خلال معطيات الشكل، أن الوضع القانوني للأرض بالمجال المدروس يختزل في هيمنة أراضي الجموع على نسبة تقارب 60% بالدواوير المدروسة، وأراضي الكراء بحوالي 20%، لاسيما بدواري التويرسة وسيدي يوسف، فيما أراضي الملك الخاص تعرف انتشارا بدواري الزكارة حوالي 34% والفكارنة 22%، أما باقي الأنواع فلا تشكل سوى نسب ضعيفة تقدر بحوالي 8 % بمختلف الدواوير المدروسة، وتتشكل بالأساس من نمطي الشركة أو القسمة.

1-2- أهمية الإنتاج الزراعي

بسبب الظروف المناخية، يتعاطى معظم الفلاحين بمجال الدراسة لزراعة الحبوب، نظرا لانتشار الأراضي البورية بكثرة، إلا أن المساحة المزروعة تتغير حسب السنوات وتبعا للظروف المناخية، التي تلعب دورا مهما في ارتفاع المردودية أو انخفاضها.

1-2-1- هيمنة زراعة الحبوب على باقي الإنتاج الزراعي

تتنوع المزروعات في الحيازات الزراعية، وتتباين المردودية من منتوج لآخر ومن حيازة لأخرى، رغم تساوي كميات الأمطار. وتبقى زراعة الحبوب تشغل الحصة الأكبر من المساحة الزراعية بهذه الجماعة.

تشكل الحبوب بمختلف أنواعها أهم المزروعات التي تشغل مجال الدراسة، إذ تبلغ مساحتها 34% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة. ويصل متوسط مردود الهكتار الواحد منها إلى 22 قنطارا، وتعتبر أفضل منتوج إلى جانب القطاني، التي يلجأ الفلاح إلى سقيها عن طريق الري الموضعي أو عبر لرش، وتبلغ نسبة مساحتها 28%.

الشكل رقم 4: توزيع أنواع المزروعات حسب المساحة بجماعة دار بلعامري

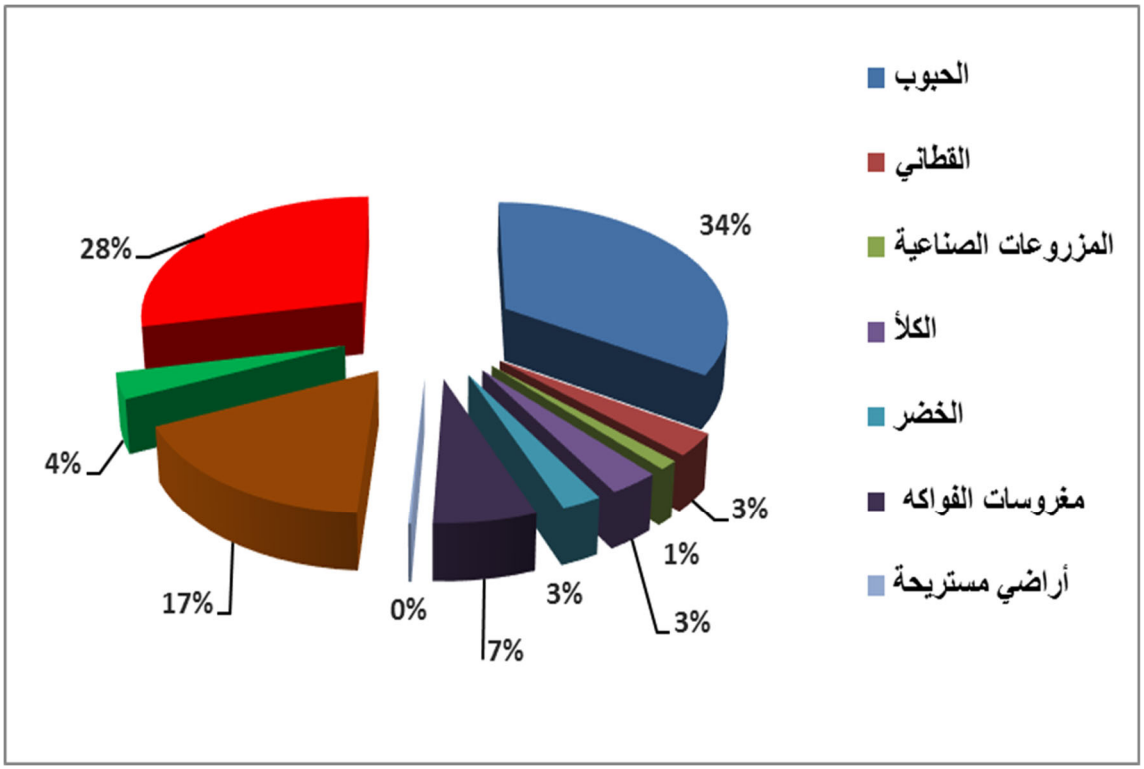

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب، 2020

يفسر اهتمام الفلاحين بهذا النوع من الزراعة، بوجود تربة ملائمة، إضافة إلى الطلب المتزايد عليها من المدن المجاورة، خصوصا سيدي سليمان وتيفلت والخميسات، شأنها شأن الزراعة العلفية الموجهة للقطيع، وهي زراعة حتمية، بالإضافة إلى الشعير لضمان استمرار الإنتاج الحيواني. لذا يلزم على الفلاح تخصيص جزء من الأرض للزراعات العلفية. بالإضافة الى الزراعات الشجرية خاصة الحوامض والزيتون، بالمقابل تبقى الزراعات الأخرى ضعيفة من حيث المساحة المزروعة وكذا المردودية.

1-2-2- عوامل الإنتاج الزراعي

يقصد بعوامل الإنتاج الزراعي مختلف الوسائل والتقنيات المعتمدة، من أجل الاشتغال وتحسين الإنتاجية وتطوير وتحديث القطاع الفلاحي بشكل عام، وتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي، ومواجهة تحديات العولمة[6].

إن تأهيل عوامل الإنتاج قد رافق كل المخططات الفلاحية بالمغرب، بحيث اعتبرت التكنولوجيا الآلية الوحيدة القادرة على تحديث القطاع الفلاحي، هذا النهج استهدف بالأساس الفلاحة التصديرية، من أجل الوصول إلى مستوى مرتفع من الإنتاجية، يستجيب لطلبات الأسواق الدولية، مما أدى إلى خلق فلاحة تسويقية وأخرى معاشية[7].

1-2-1-2- تطور استعمال المكننة الزراعية بجماعة دار بلعامري

يعتبر استعمال المكننة الزراعية بالمجال القروي عنصرا أساسيا للنهوض بأهمية القطاع الفلاحي، فقد تتطلب دراسة تحولات الأنشطة الفلاحية مختلف التغيرات التي مست طرق الاستغلال، ومعرفة مدى استمرار اعتماد الفلاح على العوامل التقليدية، أم أنه أصبح يستعمل تقنيات عصرية؛ كالآلات والمعدات التي تعد عنصرا مهما لتطوير وعصرنة الزراعة[8]، حيث تساعد على الرفع من الإنتاج وتكثيف النشاط الفلاحي[9].

الجدول رقم 1: تطور نسب استعمال الآلات والوسائل الفلاحية بالدواوير المدروسة (%)

الآلات والوسائل الفلاحية	التطور بالنسبة المائوية (%)	
	وضعية 2013	وضعية 2023
الجرار	31	52
ألة الحصاد	17	48
حيوانات الجر	43	24
محرك ضخ المياه	15	23

المصدر: نتائج البحث الميداني، 2023.

يظهر من خلال معطيات الجدول أن هناك تحولات عميقة لدى الفلاحين من حيث الاعتماد على الآلات والوسائل الفلاحية الضرورية، بهدف تطوير المحاصيل الزراعية. حيث أن نسبة اعتماد الحرث بالجرار انتقلت من 31% سنة 2013 إلى حوالي 52% سنة 2023، بينما أصبح الاعتماد على آلات الحصاد يصل إلى 48%. ورغم التحولات الجذرية التي يعرفها المجال حاليا، يبقي عامل الإنتاج التقليدي، خاصة الحرث التقليدي الذي يعتمد على الدواب والمحراث اليدوي مستمرا، مع تقلص نسبة الفلاحين المعتمدين عليه، إذ انتقل من 43% قبل عشر سنوات إلى 24%، وهو ما يبرز استمرارية الاعتماد على الآلات والتقنيات التقليدية كعوامل للإنتاج الزراعي.

1-2-2-2- استعمال المدخلات الفلاحية

تعتبر المدخلات الفلاحية من بين العوامل الفعالة المساعدة في إنعاش النشاط الزراعي، خاصة على مستوى الرفع من المردودية وتحسين الجودة، إذ تعتبر الأسمدة الكيماوية والبذور المختارة ومبيدات الأعشاب، من أهم العناصر المعتمدة في هذا الإطار. وتبقى الزراعة، خاصة الحبوب مشكلة أساس الإنتاج الزراعي بالجماعة المدروسة، حيث أن معظم الفلاحين يستعملون الأسمدة بجميع أصنافها، مع ضعف اعتماد البذور المختارة بسبب ارتفاع أثمنتها، رغم أهميتها ودورها في تحسين الإنتاجية.

أكد الفلاحون من خلال الدراسة الميدانية، استعمالهم للأسمدة والمبيدات، في حين تشكل نسبة استخدام البذور المختارة 55%، ويعيدون استعمال بذورهم الذاتية. كما ترتفع نسبة استعمال المدخلات الفلاحية في المناطق المسقية مقارنة مع المجالات البورية، حيث جميع الفلاحين الذين يمتلكون مساحات سقوية يستعملون المدخلات الفلاحية بهدف الرفع من المردودية.

لقد تطور استعمال الأسمدة بمجال الدراسة بشكل كبير، إذ تصل نسبة الفلاحين المستعملين للأسمدة الاصطناعية والمبيدات إلى 96%، بينما لم تكن تتعدى سنة 2013 نسبة 60%. يعزى هذا التطور السريع، إلى تناقص حجم السماد الطبيعي وغزو الزراعات المسقية الهادفة للربح، والتي تحتاج الى التزود الدائم بالأسمدة الكيماوية.

2- أهمية تربية المواشي

يتميز المجال المدروس بوجود غطاء غابوي مهم، يعتبر من مؤهلات تربية القطيع وممارسة الرعي، لكن ضيق المشارات الزراعية وعدم قدرة الغابة على توفير الوحدات العلفية للقطيع، وبفعل الضغط ومنع الرعي في مشارات التخليف المدعوم وتوالي سنوات الجفاف، كلها عوامل فرضت تحولات في نظام تربية الماشية بمجال الدراسة.

يعد قطاع تربية الماشية من أهم الأنشطة الممارسة بمجال الدراسة، تتجلى أهميته في ارتفاع إنتاجية القطيع ومساهمته في رفع مستوى عيش الساكنة. لذا سنحاول في هذا الجانب دراسة أنواع القطيع ونظام التربية المعتمد بجماعة دار بلعامري.

الجدول رقم 2: أنواع قطيع الماشية بجماعة دار بلعامري

الجماعة	الأبقار		الأغنام		الماعز		الدواب		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
دار بلعامري	2510	6,42	32250	82,58	1400	3,58	2900	7,42	39050	100

المصدر: مونوغرافية جماعة دار بلعامري، 2022.

تتركز أهمية قطيع الماشية بالجماعة في صنف الأغنام، حيث تصل نسبته إلى 82,58%، والذي انتقل من 28500 رأس لموسم 2009-2010 بنسبة 77% إلى 32250 رأس في للفترة الحالية، بينما انتقل عدد رؤوس الأبقار من 3900 من نفس الموسم إلى 2510 رأس، بنسبة 6,42%[10]، وهو ما يبين تراجع عدد رؤوس الأبقار في الفترة الحالية مقارنة مع المراحل السابقة. ويرجع ذلك إلى غلاء الأعلاف وتراجع المساحة المخصصة للكلأ والرعي، نفس الشيء ينطبق على رؤوس الماعز التي بدورها عرفت تراجعا؛ حيث انتقلت من 2200 رأس في فترة (2009-2010) إلى 1400 رأس في الفترة الحالية بنسبة 3,58% .

توضح الأرقام السالفة الذكر أهمية نشاط تربية الماشية وما عرفته من تطور، خصوصا قطيع الأغنام. هذا وتحتل حيوانات الجر مكانة مهمة كذلك بالجماعة، حيث تشكل نسبة 7,42%، وترجع أهميتها إلى الدور الذي تلعبه في عملية الإنتاج الفلاحي، والمتمثل في تسهيل التنقل ونقل المواد المختلفة كالمياه، كما أنها تستعمل في عملية الدرس والحرث.

تفيد النتائج المحصل عليها أن هناك تراجعا واضحا في عدد قطيع الماشية بالجماعة المدروسة، باستثناء الأغنام، مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق، حيث أصبح شراء الأعلاف المركزة ضرورة ملحة، بعد عجز المراعي الغابوية والأراضي الزراعية عن توفير الوحدات العلفية الضرورية للماشية. ويمكن أن نضيف عوامل أخرى تحكمت في تقليص عدد القطيع، منها توالي سنوات الجفاف وضعف العناية البيطرية، التي تؤدي إلى موت الأبقار على الخصوص.

بناء على نتائج البحث الميداني، فقد تبين ان التوازنات والإمكانيات الرعي-زراعية في السابق كانت أحسن حالا من الوضعية الحالية، مما دفع بعضهم إلى التخلي تدريجيا عن تربية الماشية، وتعويضها بنمط الزراعة الهادفة للربح أكثر. وقد ظلت تربية الماشية محلية الصنف مكونة أساسا من الأغنام والأبقار والماعز، معتمدة على الرعي المطلق، مما أدى إلى استمرارية الوظائف التقليدية. لكن منذ الحماية، بدأ نظام تربية الماشية بالمغرب عامة يعرف تحولات جوهرية، تمثلت في اندماج الفلاحين في نظام اقتصادي جديد، يرتبط بنمط الإنتاج الرأسمالي، من خلال إدخال أصناف هجينة من الأبقار والغنم، مع وجود أصناف أصيلة كذلك، إذ أن أغلب الفلاحين أصبحوا يعتمدون على الأنواع العالية الجودة وتربيتها داخل الإسطبلات، عوض الرعي في الحقول، نتيجة قلة المراعي وظهور مزروعات علفية أكثر أهمية كالذرة والبرسيم وغيرهما.

ورغم التحولات التي شهدها نظام كلأ القطيع بمجال الدراسة، فإن الأساليب التقليدية المعتمدة على الرعي بالغابة والإنتاج الزراعي المحلي لازالت مستمرة.

ثالثا: إكراهات تحقيق تنمية فلاحية بجماعة دار بلعامري

يعاني المجال الجغرافي لجماعة دار بلعامري جملة من الإكراهات التي تحد من تحقيق تنمية فلاحية، فيما يلي أهمها:

- يعاني المجال المدروس من مجهرية الاستغلاليات الفلاحية، حيث ساهم استقرار السكان وتزايد عدد الأسر في تفتيت الأراضي الجماعية إلى حيازات فلاحية صغيرة، أغلبها من 3 هكتارات فأقل، بنسبة تصل حوالي 38% من مجموع الأراضي الفلاحية[11].
- تعرض العديد من المجالات الغابوية والنباتية للتعرية المائية، خاصة في الفترات المطيرة، الشيء الذي يؤثر على تماسك مكونات التربة وتدهورها، وبالتالي الحد من أهمية النشاط الفلاحي.
- يلعب استعمال الأسمدة والمبيدات الزراعية دورا كبيرا في تلوث المياه السطحية والجوفية، إذ أن تزايد الضغط على الأراضي بالتكثيف الزراعي وكثرة استعمال الأسمدة الاصطناعية، جعل المياه أكثر تهديدا بالتلوث، لاسيما في غياب أي استراتيجية محكمة للحد من هذا الأخير.

- سيادة الأراضي البورية بمجال الدراسة، يخلف الكثير من الانعكاسات على المحاصيل الزراعية، سواء من حيث المردودية أو جودة المنتوج.
- معاناة غالبية الفلاحين من صعوبات في التمويل وارتفاع تكاليف التجهيز الفلاحي وآليات الري.
- يعد ضعف الإرشاد والتأطير الفلاحي، أحد الإكراهات التي تعيق تطور الفلاحة بهذا المجال، حيث أن جل الفلاحين لا يستفيدون من حصص تأطيرية تسهر على تنظيمها إحدى المؤسسات المعنية بالقطاع الفلاحي وتحقيق التنمية، خاصة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب والمجلس الجماعي. مما يجعل الفلاح يمارس أعماله وفق طرق قديمة نسبيا، لا تساعد على تحقيق طفرة نوعية على مستوى النشاط الزراعي وتربية الماشية.
- رغم أهمية المجتمع المدني بهذا المجال، من حيث وجود العديد من الجمعيات والتعاونيات ذات الارتباط بالنشاط الفلاحي، فإن تدخلات هذا النسيج تبقى محدودة إلى ضعيفة، إذ أنه رغم وجود الكثير من الجمعيات بالجماعة، فإن نشاطها ينحصر في عدد قليل من هذه التنظيمات وبمساهمة ضعيفة في تحقيق التنمية بجماعة دار بلعامري. وتبقى من أبرز هذه الجمعيات ما يرتبط بمجال الرعي وتنظيم المراعي.

خاتمة

يتضح من خلال دراسة الانشطة الفلاحية ونظام الإنتاج، أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد المحلي بجماعة دار بلعامري، حيث يشكل كل من الإنتاج الزراعي وتربية الماشية ركيزة أساسية في اقتصاد السكان، وتحسين مستوى عيشهم. ورغم توفر مجال الدراسة على مؤهلات طبيعية وبشرية مهمة لتطوير القطاع الفلاحي، فإنه لا زال يعاني عدة إكراهات تقف حاجزا أمام تقدم وتأهيل الفلاحة؛ أهمها صغر حجم الاستغلاليات الفلاحية، وتركز أهم الملكيات في يد عدد قليل من الفلاحين، وطغيان الزراعة البورية على مجمل المساحة الصالحة للزراعة، زيادة على توالي سنوات الجفاف، الأمر الذي دفع فئة من سكان الجماعة إلى الهجرة أو مزاولة بعض الأنشطة غير الفلاحية، من أجل البحث عن بدائل لتحسين مدخول الأسر القروية.

لذا يبقى من الضروري العمل على تجاوز مختلف الصعوبات والإكراهات التي تعيق تطور النشاط الفلاحي وتحقيق هذا الأخير لمساهمة فعالة في النهوض بالتنمية الترابية، وخاصة فيما يتعلق بتأهيل الأنشطة الفلاحية ودلك في إطار مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين.

الهوامش:

[1] المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب، 2022، محطة الرصد المناخي سيدي سليمان.

[2] المندوبية السامية للتخطيط، 2014، الإحصاء العام للسكان والسكنى.

[3] صدقي عبد الله، 2014، السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب، المطبعة السريعة بالقنيطرة، ط 1، ص 22.

[4] الأسعد محمد، 1994، قياس درجة الفعل الثقافي على السلوكات الرعي زراعية للفلاحين بالمغرب: حالة ظهير الدار البيضاء، التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 28، ص 38..

[5] المختار الأكحل، 1991: مظاهر التحولات الاقتصادية والاجتماعية لبلاد زمور خلال فترة الاستعمار، نموذج قبيلة أيت جبل الدوم. منشورات مجلة «بحوث" كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، العدد 4، 1991.ص 34 و35..

[6]– وزارة الفلاحة والتنمية القروي والصيد البحري، 2000، المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، عوامل الإنتاج الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية، مطبعة بني ازناسن سلا، ص5.

[7] - GUERRAOUI. D, 1985, Agriculture et Développement au Maroc, Ed ; maghrébines ; Casablanca- publisud; Paris,.p191.

[8] -Belal. A, 1984, Imperatifs du devellopement national, belletineconomique et social du Maroc, Iprimerie Najah El Jadida, p110.

[9]– صديق عبد النور 2007، تدخلات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية القروية بجماعة هوارة أولاد رحو اقليم تازة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، ص237.

[10]–منوغرافية جماعة دار بلعامري 2022.

[11] نتائج البحث الميداني، 2023.